

إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية

- دراسة تطبيقية -

د. حنان قسوم

أستاذة بجامعة سطيف 1، الجزائر

guessoum.hanane@gmail.com

ملخص: يهدف البحث إلى دراسة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة في القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة، خاصة أن المعلومات الجيدة هي طريق الوصول إلى القرار الاقتصادي الرشيد، فلا ينتظر أن يكون القرار ملائما طالما تأسس على معلومات غير ملائمة ولا تتوفر فيها معايير جودة المعلومات المالية، لذلك ينبغي أن تتوفر المعلومات على خصائص وصفات لتكون جيدة وملائمة وتلبي احتياجات مختلف المستخدمين لتحقيق الأهداف الموضوعة وإنجاح الخطط المرسومة.

تشير النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي لآراء المهنيين المحاسبين، أن هناك تأييد واسع من طرف المستجوبين حول مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة مما يساهم في كسب ثقة المستخدمين في المعلومات التي تعرضها المؤسسات. كما نستخلص أن الوصول إلى تحقيق جودة القوائم المالية يعتمد على نجاح الممارسة المحاسبية للنظام المحاسبي المالي والتي يكفلها التطبيق السليم لنصوصه وضرورة تحديثه وفقا لمتطلبات المعايير الدولية (IAS-IFRS)، على اعتبار أنها في تطور دائم حسب مستجدات البيئة المحيطة.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة.

Abstract: The research aims to study the contribution of the financial accounting system in achieving, relevance property, reliability, comprehensibility and comparability of the financial statements. especially that good information is the access road to economic decision-Rasheed, it is expected that the decision is appropriate as long as founded on the non-information appropriate and where the quality of financial information available standards, so that the information should be available on the characteristics and qualities to be a good and appropriate and meet the needs of different users to achieve the goals set and the success of the plans drawn.

Through statistical analysis of the views of professional accountants, the results suggest that there is broad support by respondents about the contribution of the financial accounting system in achieving relevance property, reliability, comprehensibility and comparability which contributes to gain confidence in the financial information presented by the various institutions to its users. Also we conclude that access to achieve the quality of the financial statements based on the success of the accounting practice of financial accounting system and guaranteed by the proper application of its provisions and the need to update it according to the requirements of international standards (IAS-IFRS), as it constantly evolving according to developments in the surrounding environment.

Keywords: the financial accounting system, Relevance, Reliability, Understandability, Comparability.

تمهيد: نظرا للتطورات التي طرأت على الأسواق المالية والفضائح التي مست العديد من المؤسسات الكبرى والتي كان سببها عدم دقة المعلومات المحاسبية التي توفرها تلك المؤسسات، فقد توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) نحو إصدار العديد من المعايير التي تبنى عليها نظم المعلومات الحديثة لتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. حيث تعتبر المحاسبة المالية أداة هامة من أدوات اتخاذ القرارات تركز أهميتها على المعلومات التي تقدمها في شكل تقارير وقوائم مالية تهدف إلى توفير معلومات حول الوضعية المالية والأداء والتدفقات النقدية للمؤسسة، وتمكن كذلك من التعرف على التغيرات في حقوق الملكية. ذلك أن الوظيفة الرئيسية للقوائم المالية وطبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها إنما تعتمد على المعلومات التي يحتاجها مستخدمو هذه القوائم، وعليه يجب تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية وتغليب وجهة نظرهم في عملية إنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية.

من جهة أخرى، فشفافية القوائم المالية وقيمتها تتحددان من خلال المعلومات التي يتم الإفصاح عنها لأصحاب المصلحة، وخاصة بعد تبني المفاهيم الأساسية التي تدعم الإفصاح عن القوائم المالية، بالإضافة إلى تحديد أهداف الإبلاغ المالي للتنبؤ بالمنفعة المتوقعة للتدفقات النقدية والتنبؤ بأداء وربحية المؤسسة. ولكي تكون المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية ذات فائدة، يجب أن تتصف بخصائص تجعل هذه المعلومات مفيدة لمستخدميها وتحقق أهدافهم.

1- إشكالية البحث: إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي سنة 2010 من خلال القانون رقم 07-11 وما تبعه من قوانين ومراسيم متعلقة به كان بهدف التوفيق بين الممارسات المحاسبية لدى مؤسساتها مع المعايير الدولية (IAS-IFRS)، التي تهدف إلى الانتقال من إفصاح محاسبي أساسه تقديم قوائم مالية ذات طابع قانوني إلى إفصاح مالي مبني على الواقع الاقتصادي يوفر قوائم مالية ذات جودة عالية. كما أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة إلى مستخدمي المعلومات المالية وهذا من خلال كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية وملحقاتها.

من جهة أخرى تطرق النظام المحاسبي المالي في المادة 8 من المرسوم التنفيذي 156-08 المؤرخ في 26 ماي 2008 إلى أهم الخصائص النوعية، حيث نصت على أنه: "يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح". وبناء على ما سبق، يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية؟

2- فرضيات البحث: للإجابة على الإشكالية السابقة نطرح الفرضيات الآتية:

- الفرضية الأولى: يساهم النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية ملائمة لمختلف المستخدمين؛
- الفرضية الثانية: يساهم النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية موثوقة لمختلف المستخدمين؛
- الفرضية الثالثة: يساهم النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للفهم لمختلف المستخدمين؛
- الفرضية الرابعة: يساهم النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة لمختلف المستخدمين.

3- أهمية البحث: بعد توجه المجتمع الدولي نحو الاهتمام بدور الإفصاح والشفافية، فرض ذلك على الإدارة العليا للمؤسسات تبني معايير محاسبية تعمل على تحسين أدائها وزيادة ثقة المساهمين في المعلومات المصحح عليها. بناء على ذلك عالج البحث إشكالية جودة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي المستند من المعايير الدولية (IAS-IFRS).

I . الإطار النظري للبحث: سنحاول في النقاط الموالية استعراض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأهميتها.

1- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي: يعد البيان رقم (2) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB, 1980) بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" من أهم الدراسات التي حددت الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية، حيث اعتمدت في تحديد هذه الخصائص على دراسة الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) بعنوان "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" والبيان رقم (4) الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بعنوان "المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية لمؤسسات الأعمال"، بالإضافة إلى اعتمادها على دراسة لجنة تروبلود (TRUEBLOOD) بعنوان: "أهداف القوائم المالية" الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.

حيث تم تقسيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بصورة متدرجة، بدءاً بالخصائص الرئيسية ومن ثم الخصائص الثانوية مع إبراز أهم قيدين على هذه الخصائص، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

1.1- الخصائص الرئيسية: تضم الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومة المالية خاصيتي الموثوقية والملاءمة، مع وجود بعض العناصر التي تحقق هذه الخصائص كما يلي:

1.1.1- الموثوقية: لكي تتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية يجب أن تتوافر على الخصائص التالية:

أ- التمثيل الصادق: تكون المعلومات المحاسبية موثوقة إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول¹. فعلى سبيل المثال، يجب أن يمثل بيان المركز المالي بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها أصول والتزامات وحقوق ملكية للمؤسسة بتاريخ وضع التقرير وفقاً لمقاييس الاعتراف. حيث أنه معظم المعلومات المالية تكون عرضة لبعض المخاطر كونها أدنى من التمثيل الصادق الذي من المفروض أن تبينه، وهذا ليس بسبب التحيز ولكن بسبب الصعوبات الكامنة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها، أو في تصميم واستخدام وسائل القياس والعرض لإيصال الرسائل التي تنسجم مع تلك العمليات المالية والأحداث².

ب- تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني: إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً متطابقاً مع تلك التي تظهر في شكلها القانوني، وحتى تمثل المعلومات العمليات والأحداث الأخرى تمثيلاً صادقاً فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتخلص المؤسسة من أصل ما إلى طرف آخر بطريقة يفهم من وثائقها أنها تمرير ملكية الأصل إلى الطرف الآخر، بينما تبقى المؤسسة تحصل على الفوائد الاقتصادية المستقبلية للأصل عن طريق اتفاقيات تضمن ذلك، فاعتبار العملية عملية بيع في هذه الحالة لا يمثل بصدق العملية التي تمت³.

ج- الحياد: إن أهداف التقرير المالي تلي احتياجات العديد من مستخدمي المعلومات الذين لديهم مصالح متباينة، وخاصة أنه لا توجد نتائج محددة مسبقاً تناسب كل مستخدم، فالمعلومات المعروضة في القوائم المالية يجب أن تكون محايدة أي خالية من التحيز. ولا تعتبر المعلومات المالية محايدة إلا إذا كانت طريقة اختيار وعرض المعلومات تؤثر على اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة محددة سلفاً⁴. وعليه، لتكون المعلومات محايدة ينبغي أن يتم الاختيار من بين بدائل القياس والإفصاح تلك التي تكون أكثر فاعلية في إنتاج المعلومات الملائمة والموثوقة، مع ضرورة الإلمام بالحدث المراد عرضه من خلال توفير التفاصيل اللازمة وعدم إهمال تسجيل البيانات الأساسية، مع عدم إغفال أي جزء من الأحداث الهامة عند إعداد القوائم المالية. بالإضافة إلى عدم المغالاة في عملية تقدير الأصول والخصوم.

د- الحيطة والحذر: يقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل من الالتزامات والمصروفات. بمعنى أن ممارسة الحيطة والحذر لا تعني خلق احتياطات سرية أو

وضع مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة متعمدة للالتزامات والمصروفات حيث عندها لا تكون القوائم المالية محايدة وعليه لن تحقق خاصية الموثوقية⁵.

هـ- الاكتمال: حتى تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية ذات مصداقية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، ويمكن أن تصبح القوائم المالية غير موثوقة وغير ملائمة إذا ما تم حذف أي معلومات يمكن أن تجعلها خاطئة أو مظللة.

2.1.1- الملاءمة: تعتبر المعلومات ملائمة أو ذات علاقة وثيقة بالغرض الذي تعد من أجله إذا ساعدت المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في تقييم البدائل التي تتعلق بالاحتفاظ بعلاقاتهم الحالية مع المؤسسة، أو تكوين علاقات جديدة معها شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة⁶. وتعرف ملائمة المعلومات على أنها: " تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، وترتبط الملاءمة بطبيعتها وبأهميتها النسبية⁷.

من جهة أخرى يمكن تعريفها على أنها: " المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وبالتطبيق على التقارير المالية يكون ذلك عن طريق مساعدة مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية"⁸.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نلخص أهم العناصر التي ترتبط بالملاءمة فيما يلي:

أ- القيمة التنبؤية: تساعد المعلومات الملائمة المستخدمين في عمل التنبؤات عن الماضي والحاضر والمستقبل، فالمعلومات المحاسبية يمكن أن تؤثر في القرار من خلال تحسين قدرة متخذ القرار في التنبؤ.

ب- القيمة الإسترجاعية: تؤثر في القرار من خلال تأكيد أو تصحيح توقعات أولية لمتخذ القرار، ومن أمثلة المعلومات المحاسبية التي تساعد على التنبؤ بالأحداث الماضية والأحداث المستقبلية إعداد تقارير الحسابات الختامية الخاصة بنتائج الفترة عن طريق الأقسام، وكذلك إعداد التقارير الربع سنوية التي تساعد على التنبؤ بالأرباح السنوية قبل نهاية العام بالنسبة لأي شخص فهي مثال واقعي على التغذية الإسترجاعية⁹؛

كما تسمح خاصية القيمة الرقابية بالتعلم من القرارات المتخذة سابقا، وذلك بتراكم خبرات إعادة تقييم ومتابعة تلك القرارات للتأكد من صحتها، أو ضرورة تعديلها. وتقوم التغذية الراجعة على فكرة المقارنة بين الخطة والتنبؤ وبين المنفذ وما جرى فعلا، أي تستند إلى فكرة تحديد الانحراف بين ما تم التنبؤ به وبين ما حدث فعلا، وهذا المدخل يعني التقييم المستمر بهدف التحسين المستمر¹⁰.

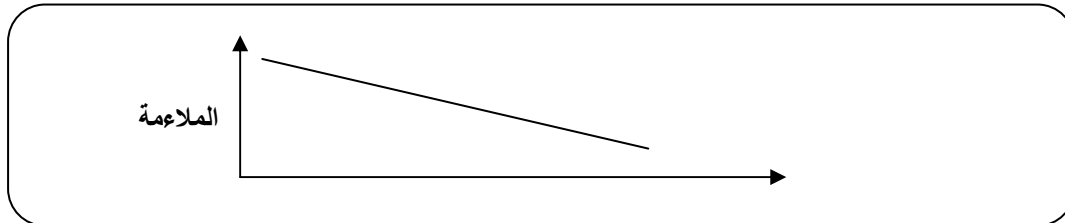
وعليه فالملاءمة تعني وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها، ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تساعد متخذ القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار، وأن تحدث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين من خلال تغيير درجة التأكد المحيطة بالقرار محل الدراسة.

ج- التوقيت المناسب: من الضروري أن يتوفر لمختلف المستخدمين ما يلزمهم من المعلومات الملائمة للقيام بتنبؤاتهم واتخاذ قراراتهم، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون هذه المعلومات حديثة في طبيعتها أكثر من ارتباطها بالفترات السابقة فقط، وفي الواقع فإن مفهوم الملاءمة ينطوي ضمنا على عامل التوقيت ومع ذلك يجب التركيز على التوقيت الذي يمثل قيда هاما على نشر القوائم المالية، ويجب أن يكون تجميع وتلخيص المعلومات المالية ونشرها سريعا بقدر الإمكان لضمان إتاحة معلومات حديثة لمستخدمي المعلومات المالية تصلح لإعداد التنبؤات واتخاذ القرارات¹¹. وكتعريف أدق يمكن القول أن التوقيت المناسب هو: " توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات، فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها، فلن يكون لها تأثير على القرار، إذ أن عملية اتخاذه تكون دائما محددة بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار، فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات الملائمة"¹².

خلاصة القول، أن المعلومة المحاسبية الملائمة لا بد أن تؤثر في القرار وأن تساعد مستخدمي التقارير المالية على تكوين توقعات عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية. كما ترتبط الملاءمة بمستخدمي المعلومات المحاسبية ومدى قدرتهم على استيعابها وكذلك مدى إدراك معدي المعلومات المحاسبية بطبيعة الاحتياجات المختلفة والأثر الذي يمكن أن تحدثه هذه المعلومات عند اتخاذ القرارات.

العلاقة بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية: تعتبر الملاءمة والموثوقية خاصيتين أساسيتين في تقييم نوعية المعلومات المقدمة في التقارير المالية بغرض استخدامها في اتخاذ القرار، ذلك أن أي تحسين في إحداها يؤدي إلى تحسين في الأخرى، لكن لا يمكن أن يحدث ذلك دوماً والسبب أن هناك كثير من الطرق والسياسات المحاسبية التي تستدعي التضحية بمقدار من الموثوقية في سبيل تحقيق مزيد من الملاءمة والعكس صحيح¹³. وعليه، يمكن أن تتوفر في المعلومات خاصية الملاءمة ولا تتوفر خاصية الموثوقية لدرجة أن الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللاً. على سبيل المثال إذا كان مبلغ الأضرار المطالب بها بموجب إجراء قانوني هي موضع نزاع، فإن اعتراف المؤسسة بكامل المبلغ المطالب به في بيان المركز المالي من الممكن أن يعد غير مناسب، ومن جهة أخرى يمكن أن يكون الإفصاح عن المبلغ وظروف المطالبة به مناسباً¹⁴. يمكن توضيح التعارض بين الخاصيتين السابقتين في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): تعارض خاصية الملاءمة والموضوعية (الثقة)



المصدر: مصطفى عقاري، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005، ص 108.

نستخلص من الشكل أعلاه، أن هناك علاقة عكسية بين خاصية الملاءمة والموثوقية، حيث أنه كلما زادت جودة إحداها انخفضت جودة الأخرى، ومن الضروري التضحية بقدر من الملاءمة مقابل مزيد من الموضوعية (الثقة) أو العكس، وأنه ليس من المقبول غياب أحد هاتين الخاصيتين سواء الملاءمة أو الثقة بالكامل في المعلومات المحاسبية مما يستلزم إجراء نوع من المبادلة بينهما.

2.1- الخصائص النوعية الثانوية: سنحاول في النقاط الموالية استعراض الخصائص النوعية الثانوية للمعلومة المالية والمتمثلة أساساً في العناصر الآتية:

1.2.1- القابلية للمقارنة: حتى تزداد فائدة المعلومات المتعلقة بأي مؤسسة، يجب أن يمكن مقارنتها بنفس معلومات المؤسسات الأخرى من أجل تقييم مراكزها المالية وتغيراتها وكذا أدائها ومعلومات نفس المؤسسة عن فترة سابقة من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء¹⁵. إن مقارنة البيانات عبر الزمان والمكان يتطلب إنتاج معلومات مالية معدة بنفس السياسات المحاسبية وغير قابلة للتغيير إلا إذا كانت تعطي صورة أفضل عن المؤسسة المعنية، فالمقارنة بين المعلومات تشير بالضرورة إلى إنشاء نظام معياري خاص¹⁶.

ويقصد بالقابلية للمقارنة إمكانية مقارنة المعلومات الخاصة بالمؤسسة بمعلومات مماثلة عن مؤسسات أخرى ومعلومات مماثلة عن نفس المؤسسة في فترات أخرى، بحيث تمكن المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير متماثلة. فقرارات تخصيص الموارد تتضمن عمليات تقييم البدائل، ولا يمكن إجراء تقييم دقيق للبدائل إلا إذا كانت هناك معلومات قابلة للمقارنة¹⁷. تجدر الإشارة إلى أن الحاجة إلى القابلية للمقارنة يجب أن لا

تتداخل مع مفهوم الاتساق، كما يجب أن لا تصبح عائقاً أمام تبني معايير محاسبية جديدة، حيث أنه من غير المناسب للمؤسسة أن تستمر في المحاسبة بنفس الأسلوب عن عملية مالية أو حدث آخر إذا كانت السياسة لا تتفق مع تحقيق خاصية الملاءمة والموثوقية، كما أنه من غير المناسب أن تبقى المؤسسة على سياساتها المحاسبية دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملاءمة وموثوقية، وحيث أن المستخدمون يرغبون بمقارنة المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة على مرور الزمن فإنه من الضروري أن تظهر البيانات المالية والمعلومات الموازية الخاصة بالفترات السابقة¹⁸.

من جهة أخرى، يمكن القول أن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة هو إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأية تغيرات في هذه السياسات وآثار هذه التغيرات، بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تساعد في تحقيق القابلية للمقارنة، كما تساعد هذه الخاصية في مقارنة المركز المالي ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة الواحدة من فترة لأخرى ومؤسسات أخرى في نفس الفترة الزمنية.

1.2.2- القابلية للفهم: تعرف القابلية للفهم على أنها: "خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، بمعنى آخر أن البيانات والمعلومات المعبر عنها في القوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد"¹⁹. كما أشار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) إلى القابلية للفهم على أنها: "ينبغي أن تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية مفهومة لأولئك الذين لهم فهم معقول حول الأعمال والأنشطة الاقتصادية"²⁰. ومن جهة أخرى يمكن تعريفها على أنها: "المعلومات المفهومة من جانب متخذ القرار، وتتأثر القابلية للفهم بمهارة وخبرة من يعدها من جهة، ثم بمهارة وخبرة من يستخدمها من جهة أخرى"²¹. وبشكل أدق يمكن القول أن قابلية فهم المعلومات تحكمها مجموعة من الخصائص التي تتعلق بالمستخدم، فمستخدم المعلومات يفترض أن يكون لديه معرفة معقولة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية، وأن تكون لديه الرغبة في دراسة المعلومات باهتمام وعناية أكبر، كما يجب عدم استبعاد المعلومات حول القضايا المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إذا كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية وعدم استبعادها بحجة أنه من الصعب فهمها من طرف بعض المستخدمين.

تأسيساً على ما تقدم، فإنه يتم قياس قابلية المعلومات للفهم بالاعتماد على خمسة عناصر أساسية كالتالي²²:

- مدى تنظيم المعلومات الواردة في التقرير السنوي وطريقة تصنيفها؛
- درجة الوضوح والبساطة والإفصاح في عرض المعلومات؛
- أهمية وجود أشكال وجداول لتحسين الفهم وتوضيح العلاقات وضمان الإيجاز؛
- ما إذا كان معد التقرير السنوي يجمع بين الكلمات والجمل ذات العلاقة بطريقة سهلة ومفهومة؛
- مستوى الوعي والإدراك والفهم لدى مستخدمي تلك المعلومات.

1.2.3- الثبات: يقصد بالثبات استخدام نفس المبادئ، الفروض، الطرق والإجراءات المحاسبية من قبل المؤسسة من سنة لأخرى، ولا يعني ذلك أن المؤسسات لا يمكنها الانتقال من طريقة محاسبية معينة لأخرى، إذ يمكن للمؤسسات تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدمها وذلك في الحالات التي يثبت فيها أن الطريقة الجديدة تعد أفضل من القديمة، وفي هذه الحالة فإنه يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر هذا التغير المحاسبي ومبرر إجراءاته وذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها هذا التغير. وعند حدوث تغيير في المبادئ المحاسبية المستخدمة يجب أن يشير إليه المراجع في فقرة توضيحية بتقرير المراجعة، حيث تقوم هذه الفقرة بتحديد طبيعة التغير وإرشاد القارئ إلى الملاحظة الواردة على القوائم المالية التي قامت بمناقشة هذا التغير بالتفصيل²³.

1.3- قيود استخدام الخصائص النوعية: يمكن تحديد القيود المحاسبية فيما يلي:

1.3.1- التكلفة والمنفعة: تسعى الأسواق المالية ومختلف المستخدمين إلى التوفيق بين التكلفة المرتفعة لتجميع المعلومات وتحليلها واستخدامها وبين الحاجة للإفصاح عن المعلومات لخدمة مصالح مختلف الأطراف ذات المصلحة²⁴. وتتضمن تكاليف المعلومات

المحاسبية عدة عناصر مثل تكاليف تجميع، تشغيل، تخزين واسترجاع المعلومات، تكاليف المراجعة والتدقيق وتكاليف الإفصاح. وتنقسم إلى نوعين²⁵:

أ- **تكلفة المعلومة الأساسية:** هي تكلفة لا بد منها في سبيل الحصول على الموارد البشرية والمادية اللازمة لتشغيل البيانات وإنتاج المعلومات؛

ب- **تكلفة المعلومات الإضافية:** تشمل كافة التكاليف التي تنتج عن عملية تجميع وتحليل البيانات وإعداد المعلومات اللازمة لحالة معينة بهدف اتخاذ قرار معين. ويتوقف حدوث هذه التكلفة على القيمة الإضافية للمعلومة والعائد المرتبط بهذه القيمة. أما التكاليف التي يتحملها مستخدمو القوائم المالية فتشمل تكاليف الحصول على القوائم المالية وتكاليف الاستشارات الخاصة بخبراء التحليل المالي، إضافة إلى التكاليف الأخرى التي يتحملونها في حالة الاعتماد على معلومات غير ملائمة وغير موثوقة.

ومن جهة أخرى، يمكن أن تكون المعلومات المحاسبية مفيدة ومع ذلك فهي مكلفة لعملية إنتاجها، لذا يلزم الموازنة بين تكاليف تقديم المعلومات والمنافع التي يمكن الحصول عليها عند استخدامها، ويلزم بالطبع أن تزيد المنافع عن التكاليف.

2.3.1- الأهمية النسبية: الأهمية النسبية مفهوم يرتبط بالخصائص النوعية وخاصة الملاءمة، وتعرف كل من المادية والملاءمة في إطار ما يؤثر أو يحدث فرقا لدى متخذ القرار، حيث يمكن اتخاذ قرار بعدم الإفصاح عن معلومات معينة نظرا لعدم حاجة المستثمرين إلى مثل هذا النوع من المعلومات (فهو غير ملائمة)، أو لأن المبالغ التي تنطوي عليها صغيرة جدا لدرجة أنها لا تحدث أي فرق (فهو غير مادية)، ولا يعتبر الحجم في حد ذاته دون مراعاة لطبيعة البند أو الظروف التي تم فيها اتخاذ الحكم عادة كأساس كافٍ للحكم على المادية²⁶.

3.3.1- الممارسة الصناعية: تختلف المؤسسات الاقتصادية عن بعضها البعض، حيث أن لكل قطاع اقتصادي ما يتميز به عن غيره من القطاعات الأخرى، فالطبيعة الخاصة للمؤسسات التجارية والصناعية تستدعي في بعض الحالات الخروج عن المبادئ المحاسبية العامة، وإتباع العرف أو الطرق المحاسبية المناسبة لأنشطة تلك المؤسسات، كتنظيم الاستثمارات المالية على أساس القيم السوقية في المؤسسة المالية، وكذلك الإعلان عن المحاصيل الزراعية على أساس قيمتها السوقية، ويعود ذلك بالفائدة على قراء القوائم المالية مما يساهم في اتخاذ قرارات رشيدة²⁷.

4.3.1- التحفظ: يعرف التحفظ بأنه: "إذا كنت في حالة شك فعليك أن تختار الحل الذي يكون احتمال زيادته للأصول والدخل أقل ما يمكن"، أي أن التحفظ يرشد المحاسب في المواقف الصعبة وذلك بإتباع قاعدة معقولة تماما مفادها: ابتعد عن المغالاة في تقدير صافي الدخل أو صافي الأصول²⁸. فالتحفظ يتطلب قياس الإيرادات، المكاسب، صافي الدخل، الموجودات وحقوق الملكية بالقيم الأقل من بين القيم الممكنة ويفضل تأجيل الاعتراف بها بينما يقيس المصروفات، الخسائر والالتزامات بالقيم الأعلى ويفضل تعجيل الاعتراف بها. ومن أهم تطبيقات هذا المبدأ في المجال العملي: تقييم بضاعة آخر المدة بسعر التكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، تكوين المخصصات بأنواعها كمخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص هبوط أسعار الأوراق المالية ومخصص خصم أوراق القبض.

في ضوء دراستنا للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لاحظنا أنها تعتبر كمحور أساسي يحقق أهداف القوائم المالية من حيث تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين، وكذلك الدائنين والمستخدمين الآخرين. وذلك مع مراعاة قدرة مستخدم المعلومات في فهمها واستيعابها، إذ يجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة من طرف الأشخاص الذين لديهم فهم معقول للأنشطة الاقتصادية كما لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بعناية كافية.

من الشرح السابق للخصائص النوعية وحسب دراسة مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) يتضح ما يلي:

— هناك قيذان رئيسيان يظهران في التنظيم الهرمي للخصائص النوعية وكلاهما كمي (المنفعة/التكلفة، الأهمية النسبية)، كما أنه هناك محددين آخرين لا يقلان أهمية عن المحددين السابقين هما الممارسات الصناعية والتحفّظ؛

— الملاءمة والموثوقية هما الخاصيتان الأساسيتان الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة عالية، ولكن هناك احتمال وجود تعارض بين هاتين الخاصيتين نتيجة تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية، لذلك وجب التوضيح بمقدار من الملاءمة في مقابل المزيد من الثقة والعكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية في مقابل المزيد من الملاءمة. كقاعدة عامة، فإن المعلومات المحاسبية المفيدة لمستعملها يجب أن تشمل على كل من الخصائص الرئيسية والفرعية بأقل قدر ممكن. و بعد هذا القدر فإن القدر الذي يمكن أن نضحي به في مقابل زيادة قدر خاصية أخرى بدون انتقاص فائدة وأهمية المعلومات المحاسبية يتوقف على الظروف المحيطة²⁹.

من ناحية أخرى، في سنة 2010 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإعادة تصنيف الخصائص النوعية للمعلومة المالية إلى:

— **خصائص رئيسية:** تشمل العناصر الآتية³⁰:

- الملاءمة: المعلومة الملائمة يكون لها دور تنبؤي، قيمة استرجاعية وضرورة لاتخاذ القرار؛
- العرض العادل: يتضمن العرض العادل أن تكون المعلومات محايدة، خالية من الأخطاء ومكتملة.
- **خصائص معززة (مدعمة):** تشمل العناصر الآتية³¹:
- القابلية للمقارنة: قابلية المعلومات للمقارنة مع معلومات المؤسسة نفسها ومؤسسات أخرى؛
- القابلية للفهم: معلومات بسيطة، واضحة وخالية من التعقيد؛
- الوقية: توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات؛
- القابلية للتحقق: هي خاصية جديدة في الإطار المفاهيمي لسنة 2010³²، بمعنى أنه يجب ضمان المصدقية والموضوعية في المعلومات المالية المعروضة.

2- أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

ينبغي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أن تستجيب بشكل كبير لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية، فالمعلومات المحاسبية ينبغي أن تكون خالية من تحيز الذين يقومون بإعدادها مع ضرورة أن تعكس الواقع الاقتصادي. ويمكن تحديد أهمية الخصائص النوعية لتصفية المعلومات المحاسبية في الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): أهمية الخصائص النوعية لتصفية المعلومات المحاسبية



المصدر: عبد الكريم محمد سلمان النجار، مدى دور مراقب الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في المحاسبة القانونية، مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص 18.

يتضح من الشكل رقم (02) أهمية الخصائص النوعية في تصفية المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها من قبل إدارة المؤسسة، حيث أن الخصائص النوعية تمكننا من التمييز بين المعلومات المفيدة، النافعة والضرورية عن المعلومات غير المهمة وغير النافعة. ولضمان جودة المعلومات المحاسبية المعروضة يقوم مراقب الحسابات بالتحقق من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ليؤكد مدى صحتها ومطابقتها للمعايير المتعارف عليها وخاصة أن لها أثراً في نتائج اتخاذ القرارات.

II. الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية: من خلال الدراسة التطبيقية، سنحاول الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار مدى صدق وصحة الفرضيات التي قام عليها هذا البحث.

1- التعريف بميدان الدراسة: شمل مجال الدراسة بعض المؤسسات الاقتصادية المساهمة بولاية سطيف والتي بلغ عددها 21 مؤسسة، حيث تم توزيع الاستمارات على المهنيين المحاسبين* في المؤسسات محل الدراسة، بهدف التعرف على آراءهم حول مدى تحقق الخصائص النوعية في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي؛

2- تصميم نموذج الاستمارة: تم استخدام طريقة الاستمارة كأحد أدوات البحث، وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة مرتبطة بأهداف البحث تسعى إلى تقييم دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة).

1.2- إجراءات تصميم الاستمارة: تم تصميم الاستمارة بالاعتماد على الأجزاء الآتية:

- **الجزء الأول:** يتضمن بيانات عامة عن مجال الدراسة يشمل: الجنس، السن، المؤهل العلمي، المؤهل المهني والخبرة؛
- **الجزء الثاني:** يهدف إلى التعرف على مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية، وقد اشتمل هذا الجزء على أربعة محاور أساسية موزعة كما يلي:

- **المحور الأول:** يهدف إلى التعرف على مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملاءمة، ويتضمن هذا المحور 08 عبارات؛

- **المحور الثاني:** يهدف إلى التعرف على مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الموثوقية، ويتضمن هذا المحور 11 عبارة؛

- **المحور الثالث:** يهدف إلى التعرف على مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للفهم، ويتضمن هذا المحور 06 عبارات؛

- **المحور الرابع:** يهدف إلى التعرف على مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، ويتضمن هذا المحور 06 عبارات.

تم توزيع 105 استمارة في المؤسسات محل الدراسة، استرجعت منها 101 استمارة واستبعد منها أربعة ردود لعدم جدية الإجابة عن فقراتها، وبذلك يكون عدد الاستمارات الصالحة للتحليل 97 استمارة. والجدول الآتي يبين لنا الإحصائيات الخاصة باستمارة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (01): الإحصائيات الخاصة باستمارة الدراسة

البيان	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات غير مسترجعة	الاستمارات الملغاة	الاستمارات الصالحة للتحليل
التكرار	105	101	4	4	97
النسبة المئوية	100%	96.19%	3.81%	3.81%	92.39%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على ردود أفراد المؤسسة

لقياس درجة الموافقة على عبارات الاستمارة تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، والجدول الآتي يوضح لنا مقياس درجة الموافقة:

جدول رقم (02): مقياس درجة الموافقة لاستمارة الدراسة

الدرجة	1	2	3	4	5
سلم القياس	غير موافق إطلاقاً	غير موافق	محايد	موافق	موافق جداً

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

أما بالنسبة لقاعدة اتخاذ القرار في مقياس ليكرت فهي تحسب كالآتي:

- المدى = $5 - 1 = 4$ (4 أعلى نقطة في سلم ليكرت و 1 أدنى نقطة فيه).
- طول المدى = $0,8 = 5/4$ (المدى على عدد الدرجات).
- إضافة العدد 0,8 إلى أقل درجة في المقياس (أي 1)، من أجل وضع الحد الأعلى.

وكانت الحدود الباقية كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (03): مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

مجالات الوسط الحسابي	] 1,80 - 1]	] 2,60 - 1,80]	] 3,40 - 2,60]	] 4,20 - 3,40]	[5,00 - 4,20]
مستوى الإفصاح	درجة غير موافقة منخفضة جداً	درجة غير موافقة منخفضة	درجة موافقة متوسطة	درجة موافقة عالية	درجة موافقة عالية جداً

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

2.2- صدق وثبات الاستمارة: للتحقق من صدق وثبات الاستمارة ومدى ملائمة محاورها وعباراتها لقياس متغيرات الدراسة تم الاعتماد على ما يلي:

— بعد تصميم الشكل الأولى للاستمارة تم عرضها على مجموعة من الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (جامعة سطيف -01، جامعة باتنة -01) بهدف التحكيم. وبعد الأخذ بعين الاعتبار آراء المحكمين وإجراء التعديلات اللازمة سواء بحذف أو إضافة أو إعادة صياغة بعض العبارات تم تصميم النموذج النهائي للاستمارة وتوزيعها على المهنيين المحاسبين في 06 مؤسسات مساهمة (24 فرد)؛ قصد التأكد من صلاحية الاستمارة للتطبيق من حيث الوضوح والمادة العلمية التي يمكن تجميعها، ومن ثم تم توزيعها على بقية أفراد المؤسسات محل الدراسة؛

— بعد تفرغ عبارات الاستمارة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V 19)، تم التحقق من الثبات الداخلي للاستمارة ككل باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Cranbach) حيث بلغت قيمته لعبارات الاستمارة 82.9% وهي تزيد عن النسبة المقبولة 60%، مما يدل على وجود اتساق داخلي بين أسئلة الاستمارة وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجها ومصداقيتها وثباتها وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة.

3- عرض وتحليل نتائج الاستمارة: بعد توزيع الاستمارات في المؤسسات محل الدراسة، تم تجميع المعلومات اللازمة لمعالجة الموضوع، وتفرغها وتحليلها باستخدام برنامج "SPSS" واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة، بهدف الوصول إلى نتائج ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

1.3- عرض وتحليل نتائج الجزء الأول "معلومات عامة": تتمحور الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة فيما يلي:

أ- الجنس: تم جمع الاستمارات الموزعة وتصنيفها على أساس جنس المستجوبين، فتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): توزيع المستجوبين حسب الجنس

الجنس	ذكر	أنثى	المجموع
التكرار	70	27	97
النسبة المئوية	72.2%	27.8%	100%

المصدر: إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS

ب- السن: قمنا بجمع الاستمارات وتصنيفها على أساس السن، فتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (05): توزيع المستجوبين حسب السن

السن	من 20 إلى 30 سنة	من 31 إلى 40 سنة	من 41 إلى 50 سنة	أكثر من 50 سنة	المجموع
التكرار	22	34	24	17	97
النسبة المئوية	22.7%	35.1%	24.7%	17.5%	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنه تم تقسيم المستجوبين إلى أربع فئات عمرية، وكانت النسبة الكبيرة عند الفئة الثانية بنسبة 35.1%. وتمثل المحاسبين والموظفين المكلفين بالدراسات التقنو اقتصادية، تليها الفئة الثالثة بنسبة 24.7% وهي تمثل فئة رؤساء دائرة المالية والمحاسبة ورؤساء مصلحة المحاسبة، تأتي بعدها الفئة الأولى بنسبة 22.7% وتمثل كذلك المحاسبين والموظفين المكلفين بالدراسات التقنو اقتصادية، وأخيرا الفئة الرابعة بنسبة 17.5% فغالبيتها تمثل الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات.

ج- المؤهل العلمي: فيما يخص المؤهل العلمي، فإن أفراد الدراسة وزعت حسب النسب المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	أقل من جامعي	شهادة دراسات تطبيقية في المحاسبة	جامعي	جامعي + دراسات متخصصة	المجموع
التكرار	3	5	58	31	97
النسبة المئوية	3.1%	5.2%	59.8%	32%	100

المصدر: إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS

من خلال الجدول السابق يتضح أن نسبة 59.8% من المستجوبين حاصلين على مستوى جامعي، ويرجع ارتفاع هذه النسبة لتركيزنا على مجموعة من المستجوبين تشترط وظائفهم المستوى الجامعي، تليها نسبة 32% للمستجوبين الحائزين على مستوى جامعي إضافة إلى دراسات متخصصة وعادة ما تضم هذه الفئة رؤساء دائرة المالية والمحاسبة ورؤساء مصلحة المحاسبة والخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات، تأتي بعد ذلك نسبة 5.2% للمستجوبين الحائزين على شهادة دراسات تطبيقية في المحاسبة تم تكوينهم في مركز التكوين المهني والتمهين، ونسبة 3.1% من المستجوبين حاصلين على مستوى أقل من جامعي.

وعليه يمكن القول، أن معظم المستجوبين يمتلكون مؤهلات علمية عالية، وهذا ما يزيد من قدرة المستجوبين للإجابة على عبارات الاستمارة لما لهم من اطلاع ودراية يمكن الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة.

د- الوظيفة: يمكن توضيح النسب المئوية لتصنيف المستجوبين حسب الوظيفة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (07): توزيع المستجوبين حسب الوظيفة

المؤهل العلمي	الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات	المحاسبين	رئيس دائرة المالية والمحاسبة	رئيس مصلحة المحاسبة	الموظفون المكلفون بالدراسات التقنو اقتصادية في البنوك	المجموع
التكرار	11	41	14	19	12	97
النسبة المئوية	11.3%	42.3%	14.4%	19.6%	12.4%	100%

المصدر: إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنه تم تقسيم أفراد الدراسة إلى خمسة فئات حسب الوظيفة، وكانت النسبة الكبيرة من المستجوبين عند الفئة الثانية بنسبة 42.3% وهي تمثل المحاسبين، فيما تضم الفئة الثالثة رؤساء دائرة المالية والمحاسبة بنسبة 14.4%، والفئة الرابعة تضم رؤساء مصلحة المحاسبة بنسبة 19.6%، تليها الفئة الخامسة بنسبة 12.4% وهي تمثل الموظفين المكلفين بالدراسات التقنو اقتصادية، وفي الأخير تأتي الفئة الأولى بنسبة 11.3% تضم الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات.

في هذا المجال، فإن تركز المستجوبين في الفئة الثانية يعود إلى أن كل مؤسسة محل دراسة يمكن أن توظف محاسب أو أكثر حسب احتياجاتها وحجم نشاطها، على غرار وظيفة رئيس دائرة المالية والمحاسبة ورئيس مصلحة المحاسبة أين يشغل كل منصب شخص واحد. أما بالنسبة للخبراء المحاسبين أو محافظي الحسابات فكل مؤسسة مجبرة قانوناً على تعيين مدقق خارجي. بالإضافة إلى ذلك، فكل مؤسسة تتعامل مع بنك معين أين يقوم الموظف المكلف بالدراسات التقنو اقتصادية بدراسة الوضعية المالية لتلك المؤسسة لاتخاذ القرار بمنحها القرض من عدمه.

هـ- الخبرة المهنية: قمنا بجمع الاستثمارات وتصنيفها على أساس الخبرة المهنية في أربع فئات أساسية، خصصت الفئة الأولى لما دون خمس سنوات خبرة، فيما تضم الفئة الثانية الأفراد الذين تتراوح خبرتهم ما بين خمس وعشر سنوات، والفئة الثالثة تضم الأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 11 و 20 سنة، أما الفئة الرابعة فخصصت للأفراد الذين لديهم خبرة تفوق 20 سنة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (08): توزيع المستجوبين حسب الخبرة المهنية

السن	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 20 سنة	أكثر من 20 سن	المجموع
التكرار	22	30	21	24	97
النسبة المئوية	22.7%	30.9%	21.6%	24.7%	100%

المصدر: إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS

نستخلص من الجدول أعلاه، أن نسبة 30.9% من الأفراد تتراوح خبرتهم ما بين خمس وعشر سنوات، ونسبة 24.7% من الأفراد خبرتهم أكثر من 20 سنة، بينما نسبة 22.7% من الأفراد خبرتهم أقل من 5 سنوات، في حين أن نسبة 21.6% من الأفراد خبرتهم تتراوح بين 11 و 20 سنة. وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها يتضح أن معظم أفراد الدراسة لديهم خبرة معتبرة في مجال عملهم مما يزيد من قدرتهم على الإجابة بموضوعية على عبارات الاستمارة.

2.3- عرض وتحليل نتائج الجزء الثاني "مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية"

بعد التطرق إلى الخصائص الديموغرافية في المحور الأول، تأتي كمرحلة ثانية عملية تقييم آراء المستجوبين حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية، وذلك بالإجابة على مجموعة من الأسئلة مقسمة في أربعة محاور أساسية على النحو التالي:

أ- نتائج المحور الأول: يتضمن المحور الأول ثمانية أسئلة (1-8) تتعلق بخاضية الملاءمة، تم فيه تقييم آراء المستجوبين حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق هذه الخاصية. وكانت نتائج إجابات المستجوبين كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (09): نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الأول "الملاءمة"

المحور الأول: تقييم دور SCF في تحسين جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الملاءمة				
الرقم	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	تساعد المعلومات المعدة وفق SCF على تغيير درجة التأكد (المخاطر) المتصلة بالقرارات المراد اتخاذها	3.71	1.080	74.2%
2	يساعد SCF مختلف المستخدمين في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية	3.84	0.909	76.8%
3	يوفر SCF معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد في تقييم مختلف القرارات	3.55	0.913	71%
4	تتميز المعلومات المالية المعدة وفق SCF بقيمة استرجاعية تساعد مستخدميها في تقييم تنبؤاتهم السابقة وتصحيحها	3.60	1.178	72%
5	القوائم المالية المعدة وفق SCF لها قدرة تفسيرية كافية	4.01	0.700	80.2%
6	استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس يساهم في تقديم معلومات مالية ملائمة	3.34	1.019	66.8%
7	تطبيق SCF يوفر معلومات مالية وغير مالية تلي احتياجات مختلف المستخدمين	3.58	1.171	71.6%
8	يساعد SCF على تقديم معلومات لمختلف المستخدمين في الوقت المناسب	4.12	0.725	82.4%
	المجموع	3.72	0.962	74.4%

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS

يتضح من نتائج الجدول رقم (30)، أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول المتعلق بـ "تقييم دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الملاءمة" يساوي 3.72، وهو في حدود المجال [3.40-4.20]، أي أن نسبة الأهمية النسبية تقدر بـ 74.4% والتي تعكس درجة موافقة عالية.

كما نلاحظ أن المستجوبين يوافقون بشدة على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يساعد على تقديم معلومات مالية تقدم لمختلف المستخدمين في الوقت المناسب، إذ بلغ المتوسط الحسابي للسؤال رقم (08) القيمة 4.12 وهو في حدود المجال [3.40-4.20]، والذي يعكس درجة موافقة عالية. وترجع هذه النسبة المرتفعة، إلى كون النظام المحاسبي المالي حسب آراء المستجوبين يوفر معلومات مالية في فترات زمنية محددة تمكن مختلف المستخدمين من اتخاذ قراراتهم، وذلك قبل أن تفقد المعلومات المالية قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

من جهة أخرى، نلاحظ أن هناك مستوى موافقة متوسط من قبل المستجوبين على أن استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس يساهم في تقديم معلومات مالية ملائمة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للسؤال رقم (6) بـ 3.34 وهو في حدود المجال [2.60-3.40]، والذي يعكس درجة موافقة متوسطة. ويعود سبب ذلك إلى أن معظم المستجوبين لا يؤيدون إطلاقاً تطبيق القيمة العادلة لأنها حسب رأيهم تتيح المجال للتلاعب في نتائج أعمال المؤسسة وتغطي بعض الثغرات في البيانات المالية، بالإضافة إلى أنها تتيح المجال للاجتهاد والحكم الشخصي واتباع أسس قياس مختلفة خاصة في ظل عدم توفر سوق مالي نشط في بيئة الأعمال الجزائرية. في حين أن القليل من المستجوبين يؤيدون تطبيقها خاصة أنها تساعد في تحديد الوضع المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات وتعكس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.

يوضح الملحق رقم (01) متوسط إجابات المستجوبين حول المحور الأول "دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملاءمة" وذلك في كل مؤسسة محل الدراسة. وعلى هذا الأساس، ظهر أعلى متوسط لدرجة الموافقة في مؤسسة "ALCIB" بمقدار 4.38 (درجة موافقة عالية جداً)، بينما أدنى متوسط ظهر في مؤسسة "URBAS" بمقدار 3.21 (درجة موافقة متوسطة).

ب- نتائج المحور الثاني: يتضمن المحور الثاني 11 سؤال (9-19) تتعلق بخاصية الموثوقية، حيث تم تقييم آراء المستجوبين حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق هذه الخاصية. وكانت نتائج إجابات المستجوبين موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (10): نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الثاني "الموثوقية"

المحور الثاني: تقييم دور SCF في تحسين جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الموثوقية				
الرقم	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
9	يترتب SCF المعلومات بصورة تعكس بصدق الأحداث والعمليات المالية	3.93	0.857	78.6%
10	يركز SCF على تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني	4.12	0.832	82.4%
11	يعتمد SCF على بدائل للقياس المحاسبي تسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع الاقتصادي	3.84	0.943	76.8%
12	تطبيق SCF يجعل القوائم المالية خالية من التحيز	3.65	1.090	73%
13	تطبيق SCF يجعل القوائم المالية خالية من الأخطاء الهامة	3.95	0.651	79%
14	يتوافق SCF مع الوسائل المعلوماتية الحديثة مما يسمح بتوفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسات	3.70	0.981	74%
15	الإفصاح المحاسبي وفق SCF يعكس مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها	3.93	0.794	78.6%
16	تطبيق SCF يخفف من مشكلة عدم تماثل المعلومات	3.12	1.460	62.4%
17	تتميز معلومات SCF بالاكتمال من خلال تغطيتها لكافة الأحداث المالية والاقتصادية	3.31	1.034	66.2%
18	تبنى SCF مبدأ الحيطة والحذر يجعل القوائم المالية موثوقة	4.06	0.626	81.2%
19	يرسخ SCF أسس التسيير الشفاف	2.31	0.741	46.2%
	المجموع	3.63	0.909	72.6%

المصدر: إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS

من خلال الجدول رقم (10)، نلاحظ أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني المتعلق بـ "تقييم دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الموثوقية" يقدر بـ 3.63 وهو في حدود المجال [3.40-4.20]، أي أن نسبة الأهمية النسبية تقدر بـ 72.6% والتي تعكس درجة موافقة عالية. كما نلاحظ أن المستجوبين يوافقون بشدة على أن النظام المحاسبي المالي يركز على تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع الاقتصادي، حيث قدر المتوسط الحسابي بـ 4.12 وهو في حدود المجال [3.40-4.20]، والذي يعكس درجة موافقة عالية. ويعود السبب في ذلك إلى أن النظام المحاسبي المالي يهدف إلى تحسين جودة القوائم المالية، والتركيز على الواقع الاقتصادي أكثر من الجانب القانوني "تغليب الجوهر على الشكل". إذ أن أغلبية المستجوبين يرون أن النظام المحاسبي المالي عالج العديد من القضايا التي تجسد مبدأ الواقع الاقتصادي كالإيجار التمويلي الذي يجب أن يرسم في سجلات المستأجر وليس المؤجر، وذلك لأن المؤسسة يمكنها أن تتخلص من أصل ما إلى طرف آخر بطريقة يفهم من وثائقها أنها تمرير ملكية الأصل إلى الطرف الآخر، بينما تبقى المؤسسة تحصل على الفوائد الاقتصادية المستقبلية للأصل عن طريق اتفاقيات تضمن ذلك، فاعتبار العملية عملية بيع في هذه الحالة لا يمثل بصدق الواقع.

كما نلاحظ أن هناك درجة موافقة منخفضة من قبل المستجوبين فيما يخص السؤال رقم 19 "تساهم المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي المالي في ترسيخ مبدأ التسيير الشفاف والكفاءة"؛ حيث قدر المتوسط الحسابي بـ 2.31 وهو في حدود المجال [1.80-2.60]، والذي يعكس درجة موافقة منخفضة. ويرجع ذلك إلى أن أغلبية المستجوبين لا يرون علاقة بين التسيير الكفاء والنظام

المحاسب المالي، فحسب رأيهم أن التسيير الفعال والشفاف يرتبط أكثر بالخبرة، الممارسة، المهارات الفردية والجماعية، المبادئ ومدى الالتزام بأخلاقيات المهنة التي توصلهم في النهاية لتحقيق هدف معين. في حين أن عددا قليلا من المستجوبين يرون أن النظام المحاسبي المالي يساعد في تحقيق التسيير الفعال والشفاف، وذلك باعتبار أن هذا النظام يدعم قواعد حوكمة المؤسسات والتي تهدف بالأساس إلى إلزام المسيرين بالتسيير الشفاف والكفاء في إطار هدف المساءلة.

يوضح الملحق رقم (01) متوسط إجابات المستجوبين حول دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الموثوقية وذلك في كل مؤسسة محل الدراسة. وعلى هذا الأساس، ظهر أعلى متوسط لدرجة الموافقة في مؤسسة "SCAEK" بمقدار 4.21 (درجة موافقة عالية)، بينما أدنى متوسط ظهر في مؤسسة "URBAS" بمقدار 3.15 (درجة موافقة متوسطة).

ج- نتائج المحور الثالث: يتضمن المحور الثالث 06 أسئلة (20- 25) تتعلق بخاصية القابلية للفهم، تم فيه تقييم آراء المستجوبين حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق هذه الخاصية. وكانت نتائج إجابات المستجوبين موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (11): نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الثالث "القابلية للفهم"

المحور الثالث: تقييم دور SCF في تحسين جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القابلية للفهم					
الرقم	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
20	معلومات SCF منسجمة ومقروءة بلغة موحدة بين المؤسسة الأم وفروعها	4.27	0.670	85.4%	عالية جدا
21	تصنيف SCF للبيانات في مجموعات يساهم في فهم معلومات المحاسبة المالية واستيعابها	4.03	0.770	80.6%	عالية
22	عناوين أرقام حسابات SCF واضحة المعنى وسهلة الفهم	3.87	0.885	77.4%	عالية
23	زيادة درجة تفصيل المعلومات المعروضة في القوائم المالية تعتبر إحدى المؤثرات الهامة على استقطاب رأس المال المحلي والأجنبي	3.62	1.065	72.4%	عالية
24	القوائم المالية المعدة وفق SCF توفر معلومات يسهل فهمها	3.89	0.852	77.8%	عالية
25	تطبيق SCF يساعد الجهات الحكومية في أداء مهامها	3.76	0.863	75.2%	عالية
	المجموع	3.906	0.850	78.12%	عالية

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS

لقد أظهرت نتائج الجدول رقم (11)، أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث المتعلق بـ "تقييم دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القابلية للفهم" يقدر بـ 3.906 وهي في حدود المجال [3.40 - 4.20]، أي أن نسبة الأهمية النسبية تقدر بـ 78.12% والتي تعكس درجة موافقة عالية حول أسئلة المحور الثالث. كما نلاحظ أنه هناك تأكيد كبير من طرف المستجوبين على أن معلومات النظام المحاسبي المالي منسجمة ومقروءة بلغة موحدة بين المؤسسة الأم وفروعها (السؤال رقم 20)، حيث قدر المتوسط الحسابي بـ 4.27 وهو في حدود المجال [4.20 - 5.00]، والذي يعكس درجة موافقة عالية جدا. ويعود السبب في ذلك إلى أن النظام المحاسبي المالي يهدف إلى تبني لغة إبلاغ مالي دولية تؤهل المؤسسات لأن يصبح إفصاحها المحاسبي مفهوما ومقروءا في السوق العالمية، بمعنى إمكانية دخول أسواق رأس المال وتخفيض تكاليف نشر وترجمة وتوحيد القوائم المالية. كما نلاحظ أن أدنى قيمة للمتوسط الحسابي في المحور الثالث قدرت بـ 3.62 وهي في حدود المجال [3.40 - 4.20]، والتي تعكس درجة موافقة عالية على أن زيادة درجة تفصيل المعلومات المعروضة في القوائم المالية تعتبر إحدى المؤثرات الهامة على استقطاب رأس المال المحلي والأجنبي (السؤال 23). وترجع هذه النسبة المرتفعة إلى أن أغلبية المستجوبين يرون أن هناك علاقة بين زيادة درجة تفصيل

المعلومات في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي واستقطاب الاستثمار الأجنبي، فحسب رأيهم أن القوائم المالية التي تعد وفق النظام المحاسبي المالي يكون لها أثر إيجابي على مختلف المستخدمين ومتخذي القرارات، حيث تمكنهم من تقييم مدى قدرة المؤسسة على تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي وقياس كفاءتها ومعرفة التغيير في وضعيتها المالية، بالإضافة إلى أنها تمكنهم من فهم الأسس والمبادئ والسياسات المحاسبية التي أعدت بموجبها تلك القوائم. وعلى هذا الأساس فالهدف من النظام المحاسبي هو توفير مناخ استثماري ملائم يتوفر فيه الأمن، الديمقراطية، شفافية المعلومات المالية والنظم القانونية والجبائية والاستثمارية، مما يساعد على جلب الاستثمارات الأجنبية.

يوضح الملحق رقم (01) متوسط إجابات المستجوبين حول دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للفهم وذلك في كل مؤسسة محل الدراسة. وعلى هذا الأساس، ظهر أعلى متوسط لدرجة الموافقة في مؤسسة "ALCIB" بمقدار 4.50 (درجة موافقة عالية جدا)، بينما أدنى متوسط ظهر في مؤسسة "NOVA-INVEST" بمقدار 3.42 (درجة موافقة عالية).

د- نتائج المحور الرابع: يتضمن المحور الرابع 06 أسئلة (26- 31) تتعلق بخاصية القابلية للمقارنة، حيث تم تقييم آراء المستجوبين حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق هذه الخاصية. وكانت نتائج إجابات المستجوبين موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (12): نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الرابع "القابلية للمقارنة"

المحور الرابع: تقييم دور SCF في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث توفر خاصية القابلية للمقارنة					
الرقم	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
26	تطبيق SCF يساعد على إجراء المقارنة بين نتائج الفترات السابقة لنفس المؤسسة ومؤسسات أخرى	4.31	0.566	86.2%	عالية جدا
27	تساعد الطرق والسياسات المحاسبية التي جاء بها SCF على توفير معلومات مالية تمكن من إجراء المقارنة بين الوضعيات المالية للمؤسسات	3.97	0.699	79.4%	عالية
28	إعداد جدول سيولة الخزينة يساعد مستخدمي المعلومات المالية في المقارنة بين المؤسسات من حيث القدرة على توليد السيولة المالية	4.22	0.581	84.4%	عالية جدا
29	يؤوب SCF المعلومات المالية بطريقة تجعلها قابلة للمقارنة	3.71	1.190	74.2%	عالية
30	يضمن SCF صفة الدولية على المعلومات المالية للمؤسسات التي تنشط في الجزائر	3.63	0.882	72.6%	عالية
31	يساعد SCF على تحقيق خاصية الثبات في عرض القوائم المالية (يساعد على إتباع نفس مفاهيم القياس في المؤسسة)	3.71	0.979	74.2%	عالية
	المجموع	3.925	0.816	78.5%	عالية

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (12)، نلاحظ أن هناك تأييد واسع من طرف المستجوبين على دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع بـ 3.925 وهو في حدود المجال [3.40- 4.20]، أي أن نسبة الأهمية النسبية تقدر بـ 78.5% والتي تعكس درجة موافقة عالية.

كما نلاحظ أن أعلى درجة موافقة في المحور الرابع، كانت خاصة بالسؤال رقم 26 "تطبيق النظام المحاسبي المالي يساعد على إجراء المقارنة بين نتائج الفترات السابقة لنفس المؤسسة ومؤسسات أخرى"؛ إذ قدر المتوسط الحسابي بـ 4.31 وهو في حدود المجال [4.20- 5.00] والذي يعكس درجة موافقة عالية جدا. وترجع هذه النسبة المرتفعة إلى أن النظام المحاسبي المالي اهتم بتوفير المعلومات المحققة لخاصية القابلية للمقارنة، فألزم جميع المؤسسات الخاضعة له بموجب المادة 29 من القانون 11/07 المتضمن النظام

المحاسبي المالي بتقديم قوائم مالية للفترة المالية الحالية وللفترة السابقة، بالإضافة إلى إدراج المعلومات المقارنة في الإيضاحات عندما تكون ملائمة لفهم محتويات القوائم المالية للفترة الحالية. وعلى هذا الأساس، يمكن للمستخدمين مقارنة البيانات المالية الحالية مع فترات سابقة أو مع مؤسسات أخرى لمساعدتهم في تقييم أداء المؤسسة والتنبؤ بالأحداث المستقبلية؛

ومن جهة أخرى، نلاحظ أن أدنى متوسط حسابي في المحور الرابع تعلق بالسؤال رقم 30 "يضمن SCF صفة الدولية على المعلومات المالية للمؤسسات التي تنشط في الجزائر"، إذ قدر بـ 3.71 وهو في حدود المجال [3.40-4.20]، والذي يعكس درجة موافقة مرتفعة. ويعود سبب ذلك إلى أن أغلبية المستجوبين يعتبرون أن تبني النظام المحاسبي المالي جاء لمعالجة مشاكل قياس وإعداد القوائم المالية لتنسجم مع العمليات التجارية الدولية، وتحقيق الاتساق والتوافق في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، وتوفير بيانات مالية تعكس الواقع الاقتصادي بصورة دقيقة، بهدف جلب رؤوس الأموال لتنفيذ مختلف النشاطات الاقتصادية ووضع أسس وقواعد محاسبية دولية يمكن الاستعانة بها لتطوير البيئة المحاسبية الجزائرية.

يوضح الملحق رقم (01) متوسط إجابات المستجوبين حول دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة وذلك في كل مؤسسة محل الدراسة. وعلى هذا الأساس، ظهر أعلى متوسط لدرجة الموافقة في مؤسسة "EDIMCO" بمقدار 4.24 (درجة موافقة عالية جدا)، بينما أدنى متوسط ظهر في مؤسسة "PHARMA" بمقدار 3.38 (درجة موافقة متوسطة).

الخلاصة: أوجد النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا يشكل دليلا لإعداد وعرض القوائم المالية حتى تتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، كما تناول مفاهيم خاصة بالمحاسبة المالية، الأصول، الخصوم، النواتج، الأعباء والنتيجة الصافية ومجال التطبيق ونص على مجموعة من المبادئ المحاسبية الواجب احترامها. بالإضافة إلى أنه حدد القواعد التنظيمية للمحاسبة التي يجب الالتزام بها ومراعاتها من طرف جميع المؤسسات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية. بناء على ما سبق، يمكننا إدراج النتائج الآتية:

ومن خلال دراستنا لدور النظام المحاسبي المالي في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية توصلنا إلى أن تطبيقه يؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وتحقيق جودة المعلومات المالية، مما يساهم في كسب الثقة في القوائم المالية التي تعرضها مختلف المؤسسات والهيئات لمستخدميها. كذلك يمكننا إدراج النتائج الآتية:

- أن تبني النظام المحاسبي المالي يعتبر مقياسا ضروريا لتوحيد الإفصاح المحاسبي والتفسير الملائم للقوائم المالية، حيث يحدد مختلف المفاهيم المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية ويرشد واضعي ومستخدمي المعايير، كما يساعد المراجعين والمستخدمين الآخرين في تفسيرها ويوضح طريقة التعامل مع القضايا المستجدة؛

- تعد القوائم المالية أهم المصادر التي يعتمد عليها مختلف المستخدمين في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بتوجيه مدخراتهم، لذا فنجاح هذه القرارات في تحقيق أهدافها يتوقف بدرجة كبيرة على مدى سلامة وملاءمة المعلومات التي توفرها القوائم المالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية يتوقف على حجم الإفصاح ومدى توفير عرض عادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ مختلف القرارات؛

- يجب أن تتصف الخصائص النوعية بالمرونة والتغيير؛ أي أنها تتأثر بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تقدم فيها تلك المعلومات. أما الفائدة الرئيسية من وجود خصائص ثابتة لجودة المعلومات المحاسبية هو إعداد إطار من المعايير يتصف بالشمول؛

- أن جودة المعلومات المحاسبية لا تعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط (الخصائص النوعية) بل تتعداها إلى خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات)؛ بمعنى أن فائدة المعلومات بالنسبة لمتخذ القرار تتحدد على

أساس معرفة العديد من الشروط لعل أهمها تلك التي تتعلق بمجال الاستخدام كطبيعة القرارات التي يواجهها، طبيعة النموذج القراري المستخدم، طبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، مقدار ونوعية المعلومات المتوفرة، المقدرة على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار؛

- دلت النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي لآراء المهنيين المحاسبين، أن هناك تأييد واسع من طرف المستجوبين حول مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة مما يساهم في كسب الثقة في المعلومات المالية التي تعرضها مختلف المؤسسات لمستخدميها؛

- أن النظام المحاسبي المالي يساهم في تحقيق جودة القوائم المالية (الخصائص النوعية) في المؤسسات محل الدراسة إلا أنه توجد عوامل أخرى تحقق الجودة (عوامل قانونية، عوامل سياسية، عوامل اقتصادية، عوامل ثقافية واجتماعية، العوامل المتعلقة بالمعلومات، جودة التدقيق، مدى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات). حيث أن أهداف المحاسبة ومعاييرها وسياساتها وأساليبها تتأثر بمجموعة من العوامل السائدة في كل دولة، فالمحاسبة ليست علما مجردا يعمل بمعزل عن بيئته وإنما هي نتاج للبيئة التي تعمل بها تتأثر وتؤثر فيها.

- ¹- Barry ELLIOT, Jamie ELLIOT, financial accounting and reporting, pearson education, London, 11th edition , 2007, p 106.
- ² -أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية: النموذج الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 43.
- ³ - طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الجزء الأول: عرض القوائم المالية، 2003/2002، ص 81.
- ⁴ - وليد ناجي الحيايي وحسين الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مركز الكتاب، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 64.
- ⁵ - يوسف محمود جربوع، نظرية المحاسبة: الفروض - المفاهيم - المبادئ - المعايير ، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 126. ، ص 126.
- ⁶ - سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 105.
- ⁷ - Ali TAZDAIT, **Maitrisé du system comptable financier**, ACG, Alger, 1ere édition, 2009, p 23.
- ⁸ - عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص 199 - 200.
- ⁹ - طلال الحجاوي وريان نعم، المحاسبة المالية¹، جبهة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 51.
- ¹⁰ - رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 75.
- ¹¹ - الدون س اندريكسن، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الرابعة، 2005، ص 129.
- ¹² - رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري والتطبيقات العملية ، مرجع سابق، ص 192 - 193 .
- ¹³ - مصطفى عقاري، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005، ص 106.
- ¹⁴ - أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 42.
- ¹⁵ -Barry ELLIOT et Jamie ELLIOT, Op. Cit., P 105.
- ¹⁶-Guy Djougoue, **fiabilité de l'information comptable et gouvernance d'entreprise : une analyse de l'audit légal dans les entreprises camerounaise**, colloque international : la gouvernance :Quelles pratiques promouvoir pour le développement économiques de l'Afrique, Lille, France, 3/11/2007, p 6.
- ¹⁷ -دونالد كيسو وجيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، ترجمة: أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الجزء الأول، 1999، ص 71.
- ¹⁸ - أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 47.
- ¹⁹ - وليد ناجي الحيايي، النظرية المحاسبية، منشورات الأكاديمية العربية بالدغرك، الجزء الأول، 2007، ص 84.
- ²⁰ - Financial Accounting Standard Board, **Qualitative characteristics of accounting information** , Op. Cit., p 22.
- ²¹ - محمد مطر وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس، العرض والإفصاح ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص 332.
- ²² - Ferday VAN BEEST et autres, **Quality of financial Reporting: measuring qualitative characteristics**, Nijmegen centre for Economics (NiCE), Nice working paper 09-108, 2009, p14.
- ²³ - دونالد كيسو وجيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 72.
- ²⁴ محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية وأعمال المؤتمرات، القاهرة، مصر، 2007، ص 3.
- ²⁵ - زياد هاشم وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحداية للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص 88.
- ²⁶ - ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، تعريب خالد علي أحمد كأجيحي وإبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 88.
- ²⁷ - حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 55.

²⁸ - دونالد كيزو وجيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 90.

²⁹ - فؤاد محمد البي، نظرية المحاسبة المدخل المعاصر، دار النهضة العربية، بور سعيد، مصر، الطبعة الثانية، 2002، ص 186.

³⁰ - Ana LALEVIC FILIPOVIC, Revised qualitative characteristics of financial statements as precondition for strengthening information power on capital market, economics and organization Vol.9, N°1, 2012, p p. 87-88.

³¹ - Ibid, p. 89.

*See: International Accounting Standards Board (IASB), conceptual framework for financial reporting 2010, September 2010.

* تضم فئة المهنيين المحاسبين الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، المحاسبين، رؤساء دائرة المالية والمحاسبة، رؤساء مصلحة المحاسبة أو المالية والموظفين المكلفين بالدراسات التقنو اقتصادية في البنوك .

* SCF : النظام المحاسبي المالي.

الملاحق

الملحق رقم (01): متوسط قيمة الخصائص النوعية (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة) في كل مؤسسة محل الدراسة

رقم المؤسسة	اسم المؤسسة	متوسط خاصية الملاءمة	متوسط خاصية الموثوقية	متوسط خاصية القابلية للفهم	متوسط خاصية القابلية للمقارنة	الجودة
-1	"AMC"	3.56	3.53	3.89	3.89	28.50
-2	"VEDIA"	3.71	3.42	3.61	3.94	28.17
-3	" ROYAL "	3.93	3.71	4.13	3.83	30.00
-4	" ALMOUL "	3.54	3.64	3.61	3.67	28.00
-5	"PHARMA"	3.72	3.25	3.58	3.38	26.81
-6	"NOVA-INVEST"	3.69	3.45	3.42	3.92	27.88
-7	"TELL"	3.73	3.25	3.70	4.20	28.25
-8	" ERIAD"	3.81	3.62	4.06	4.11	29.83
-9	"SOFIPLAST"	3.75	3.66	4.04	4.04	29.69
-10	"EMPEC"	3.45	3.47	3.63	4.10	28.05
-11	"EMIVAR"	4.00	3.87	4.17	4.23	31.25
-12	LAID BOURAS"	3.56	3.45	3.96	3.46	27.50
-13	"ALCIB"	4.38	3.94	4.50	3.89	32.17
-14	"SCAEK"	3.98	4.21	4.11	4.08	31.83
-15	"SIPLAST"	3.92	3.82	3.92	4.08	30.33
-16	"CALPLAST"	3.59	3.41	3.63	4.17	28.25
-17	" EDIMMA"	3.66	3.77	4.38	4.08	30.38
-18	"SANIAK"	3.41	3.61	3.52	3.50	27.29
-19	" EDIMCO"	4.18	3.94	4.07	4.24	31.64
-20	"URBAS"	3.21	3.15	3.61	3.83	26.25
-21	"CEVITAL ENTREPRENEUR"	3.75	3.73	3.83	3.67	29.00